

ملخص

تتناول ورقة بحثية للمناقشة هذه التغيرات التي طالت قطاع الكهرباء في سوريا قبل سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024 وما بعده. وتقيم الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لإعادة إعمار قطاع الكهرباء في مرحلة ما بعد الحرب. استناداً إلى بحث ميداني أجري في دمشق والقامشلي بين أغسطس وديسمبر 2025، وباستخدام إطار نظري يولي الأولوية للاستدامة البيئية والتضمين الاجتماعي، تستكشف هذه الورقة الفرص والتحديات المرتبطة ببنني نموذج إعادة إعمار تحويلية لقطاع الكهرباء بحيث تقضي إلى نظام كهرباء مستدام بيئياً (الأولوية للطاقة المتجددة) وتضميني اجتماعياً (تشاركي ومقبول التكلفة).

تكشف الورقة إلى أن التشتت هو سمة أساسية لنظام الطاقة في سوريا ما بعد الحرب، وهو ما تجسد ثلاثة أنظمة كهرباء منعزلة داخل البلاد: نظام خارج الشبكة يعتمد على مولدات الديزل في الشمال الشرقي، نظام إمداد شبه مخصص مرتبط بتركيا في الشمال الغربي، ونظام شبكة وطنية منهكة في بقية أنحاء البلاد. تبين الورقة كيف أن الحكومة الانتقالية أعطت الأولوية للاستعادة السريعة لمحطات توليد الطاقة المركزية التي تعتمد على الوقود الأحفوري ووقعت عقوداً لزيادة أعدادها. وتقوم بإعادة هيكلة المؤسسات العامة ذات الصلة بالكهرباء وفقاً لقواعد السوق، وفي سبيل جذب المستثمرين قامت برفع تعريفات الكهرباء بشكل كبير في بلد يعيش فيه 90 في المائة من الأسر السورية في فقر.

تخلص الورقة إلى أن مسار إعادة الإعمار الجاري هو نموذج تقوده الدولة، ويحركه السوق، يتبع نهج استعادة النظم القديمة عوضاً عن تحويلها، ويفتقر إلى الحساسية الاجتماعية. فيما تهمل فرصة لتحقيق نموذج تحويلي لإعادة إعمار قطاع الكهرباء من خلال إدماج "ثورة الطاقة الشمسية" التي شهدتها سوريا خلال العقد الأخير ضمن نظام الطاقة الوطني وتشجيع نظم أكثر مرونة لإنتاج، تزويد وتجارة الكهرباء .

تقترح الورقة أنه يمكن للتعاون الإنمائي الدولي أن يساعد الجهات الفاعلة المحلية على سد هذه الفجوة على المستويات القانونية والإدارية والتقنية. وعلى المستويين القانوني والإداري، يمكن للتعاون الإنمائي الدولي أن دعم جهود تطوير إطار شامل لحوكمة قطاع الكهرباء. وحتى الآن، تغيرت القواعد المتعلقة بالكهرباء بسرعة مع قلة الشفافية أو ضعف في إشراك الخبراء والمجتمع المحلي.

على المستوى التقني، لا يزال سد الفجوة المعلوماتية في قطاع الكهرباء يمثل تحدياً رئيسياً لتخطيط السياسات. كما يتطلب الانتقال من أنظمة الطاقة الشمسية المستقلة خارج الشبكة، وهو النموذج السائد، إلى أنظمة هجينة تغذي الشبكة الوطنية أو شبكات صغرى إلى برنامج وطني موجه نحو ملايين من مستخدمي الطاقة الشمسية. وهذا مجال للتعاون بين الحكومة الانتقالية والتعاون الإنمائي الدولي مع باقي الفاعلين المحليين .

الكلمات المفتاحية: الصراع، إعادة الإعمار التحويلية، الكهرباء، تغير المناخ، الاستدامة، الإصلاح المؤسسي